التقرير
الاستراتيجي

أحداث العالم العربي
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

ثبت المحتويات

المقدّمة 7

المدخل / قاسم عز الدين 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي 249
منير الحمش

أي تأثيرات لإستراتيجية "الاستدارة شرقاً" الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟

سعد محيو
كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية.

الجدل الساخن لا يزال ساخناً في الولايات المتحدة منذ ثلاث سنوات بشأن الوسيلة الأنجع للحفاظ على الزعامة العالمية الأميركية في القرن الواحد والعشرين. وهو جدل يدور بين معسكرين رئيسيين إثنين:

الأول، يدعو إلى تقليص الالتزامات الأمنية- العسكرية الأميركية في العالم إلى حد كبير، والتركيز بدلاً من ذلك على «بناء الأمة» في الداخل الأميركي وعلى تطوير الاقتصاد والبنى التحتية والتعليم.

والثاني، يطالب بإبقاء الإستراتيجية الكبرى الراهنة القائمة على الحفاظ على النظام الدولي الراهن بقوة السلاح الأميركي، ويحذَر من أن التخلي عن هذه الإستراتيجية والتقوقع في الداخل سيعنيان نهاية الدولار كعملة احتياط عالمية ومعه البحبوحة الاقتصادية الأميركية.

مقاربة أنصار الخيار الأول الانسحابي على إقليم الشرق الأوسط، وفي القلب منها منطقة الخليج، تعزز في الواقع الانطباع بأنه ما لم تعمد الأنظمة والأسر الحاكمة في الشرق الأوسط إلى إحداث إصلاحات سياسية شاملة في ممالكها وإماراتها وجمهورياتها فإنها ستضع نفسها (وربما أوطانها أيضاً) في خطر ماحق، ولن يقدم الغرب على إنقاذها.

ماذا يقول أنصار هذا المعسكر؟

أحد أبرز ممثلي هذا التيار هو «باري بوسن»، مدير برنامج دراسات الأمن في مؤسسة ماساشوستس للتكنولوجيا. وهو نشر مؤخراً في دورية "فورين أفيرز" دراسة بعنوان: "انسحبوا- الدفاع عن قضية سياسة خارجية أميركية أقل نشاطاً"[1].

جاء في الفقرات المتعلقة بمنطقة الخليج على سبيل المثال:

- على المؤسسة العسكرية (الأميركية) إعادة تقييم التزاماتها في الخليج «الفارسي»، إذ يجب على الولايات المتحدة أن تساعد الدول في هذه المنطقة على الدفاع عن نفسها ضد هجمات خارجية، لكن ليس في وسعها تحمُّل مسؤولية الدفاع عنها ضد تمردات داخلية.

- واشنطن لا تزال في حاجة إلى إعادة تطمين دول الخليج حيال الدفاع عنها ضد قوة إقليمية مثل إيران قد تهاجمها

1- Pull back: The case for a less activist foreign policy

وتخطف ثروتها النفطية، لكن لم يعد ضرورياً أن يقيم الجنود الأميركيون قبالة شواطىء هذه الدول، حيث إن وجودهم يثير النزعة المعادية لأميركا ويربط الولايات المتحدة بأنظمة أوتوقراطية مشكوك في شرعيّتها.

- على سبيل المثال، تعاني البحرين من قلاقل داخلية كبيرة، الأمر الذي يطرح أسئلة حول قابلية استمرار الوجود العسكري الأميركي المتنامي هناك. وقد أثبت العراق أن محاولة تنصيب أنظمة جديدة في البلدان العربية أمر مخطىء من ألفه إلى الياء. وبالتأكيد الدفاع عن أنظمة قائمة تواجه ثورة داخلية لن يكون أسهل بأي حال.

دعوة في اميركا إلى تقليص التدخل في العالم.

يفترض ذلك دقّ أجراس إنذار قوية لدى كل الأنظمة الملكية التي لا تزال تراهن على أن الغرب يمكن أن يحافظ على الصفقة التي عقدها مع الإسلام السياسي الخليجي منذ الحرب العالمية الثانية، على رغم كل انقلابات الربيع العربي.

قد يقال هنا إن «باري بوسن» ليس سوى صوت واحد من جمهرة أصوات في أميركا ترفض الفصل بين الصفقة الأمنية والتحالف السياسي بين الولايات المتحدة ودول الخليج. وهذا صحيح.

لكن الصحيح أيضاً أن هذا الصوت المنفرد بات له أنصار كثر، خاصة وأن منطقة الخليج تمتص 15 في المئة من إجمالي النفقات العسكرية الأميركية المكلفة في العالم.

كما أنه يندرج ضمن إطار تطورين اثنين:

الأول، قيام أميركا بقلب نوعية تحالفها مع حركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، من خلال تبنيها للقوى الإسلامية التي تعانق شروط العولمة الليبرالية (النماذج التركية والإندونيسية والماليزية... ألخ).

والثاني، أن الاستراتيجية الكبرى الأميركية في العالم تمرّ هي أيضاً في مرحلة مخاض وتطوير وتبديل، بفعل تحوّل السلطة الاقتصادية والتجارية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، وهو مخاض لا بد أن يترك تأثيرات جلّى على منطقة الشرق الأوسط ومركزها الخليجي.

المنطق الانسحابي

يمكن تلخيص وجهة نظر «المعسكر الانسحابي» في النقاط التالية:

- إستراتيجية الهيمنة الليبرالية الشاملة على العالم غير منضبطة، ومكلفة، ودموية، وهي تخلق أعداء بالقدر نفسه الذي تقتلهم فيه. كما أنها تثبط عزيمة ورغبة الحلفاء في تحمُّل أكلاف الدفاع عن أنفسهم، كما تحفز الدول القومية الأخرى على التجمع في جبهة واحدة ضد أميركا.

- على رغم أن القوة الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة انخفضت إلى حد كبير خلال العقد الماضي إلا أن البنتاغون (وزارة الدفاع) لا يزال يحصد الأموال الطائلة والاعتمادات الهائلة. وهذا أمر لم يعد قابلاً الآن للاستمرار، لأنه يضع الولايات المتحدة تحت رحمة خطر التمدد الاستراتيجي الزائد الذي كان العامل الأساس في تقويض كل الإمبراطوريات السابقة في التاريخ.

- آن الأوان للتخلي عن إستراتيجية الهيمنة الأميركية واستبدالها بإستراتيجية ضبط النفس. وهذا يعني التخلي عن السعي وراء الإصلاح العالمي والاكتفاء بالعمل على حماية المصالح القومية الأميركية الضيقة، وكذلك تقليص عديد وعتاد الجيش الأميركي والتخلي عن بعض القواعد العسكرية في أنحاء العالم، وتحميل الحلفاء أكلاف الدفاع عن أنفسهم.

هذه الاستراتيجية البديلة المنضبطة، التي لا تعني بالضرورة عودة الولايات المتحدة إلى عزلتها التاريخية، تستند إلى ثلاث ركائز لا غير:

أولاً، منع بروز منافس قوي يقلب موازين القوى العالمية الراهنة. وهذا، على أي حال، ما كانت تفعله الولايات المتحدة منذ قرن من الزمن وحتى الآن. فالاستراتيجيون الأميركيون جهدوا كي يضمنوا ألاّ تسيطر دولة واحدة على الكتلة البرية لقارة أوراسيا، لأن هذه الدولة ستمتلك حينئذ الموارد الكافية لتشكّل خطراً على أميركا. وهكذا فقد خاضت الولايات المتحدة حرباً ساخنة مع ألمانيا واليابان وأخرى باردة مع الاتحاد السوفياتي لمنعها من أن تكون هي هذا الخطر. لكن على رغم أن الصين قد تحاول لعب دور المهمين في أوراسيا إلا أن هذا الأمر ليس وشيكاً ولا حتمياً حتى.

ثانياً، مواصلة القتال ضد الإرهابيين. يتعيّن على الولايات المتحدة أن تحمي نفسها من تنظيم القاعدة وأشباهه. لكن هؤلاء ضعفاء للغاية ولا يشكلون أي تهديد لسيادة أميركا ووحدة أراضيها أو مواقع قوتها. وبالتالي تستطيع أميركا أن تقاتلهم بقوة متكافئة لقوتهم وليس بشن الحروب أو بالعمل على بناء الأمم كما يحدث الآن في أفغانستان. وهذا يمكن أن يتم من خلال تكثيف العمل الاستخباري، ومطاردة الإرهابيين في الخارج، ومواصلة التعاون مع الحكومات الضعيفة الأخرى ودعمها بالتدريب والتسليح، إضافة إلى شن العمليات الخاصة وغارات الدرون (الطائرات من دون طيار).

ثالثاً، يجب على الإستراتيجية المنضبطة أن تهتم عن كثب بمنع انتشار الأسلحة النووية، لكن مع الاعتماد بشكل أقل على التهديد باستخدام القوة العسكرية لمنع هذا الانتشار، وبشكل أكبر على الردع، إلا إذا ما تطلب الأمر هجوماً عسكرياً وقائياً.

دعوة للتواضع

هكذا يرى أنصار الإستراتيجية المنضبطة إلى الدور الأميركي في العالم. وكما هو واضح، ليست هذه الرؤية إعادة إنتاج للنزعة الانعزالية الأميركية التاريخية، بل هي دعوة قلق تنطلق من أن إمكانات أميركا الاقتصادية لم تعد متطابقة مع طموحاتها الإستراتيجية التي باتت تنافسها عليها قوى أخرى دولية صاعدة.

وهذا رأي اعترف به تقرير «الاتجاهات العالمية 2030» الذي وضعته مؤخراً 16 وكالة مخابرات أميركية[2] وجاء فيه أنه «مع الصعود السريع لبلدان أخرى فأن «لحظة القطبية الوحيدة» الأميركي قد ولّت، كما أن الباكس أميركانا، وهي الحقبة التي شهدت الصعود الأميركي إلى قمرة القيادة العالمية غداة الحرب العالمية الثانية، يتبدد سريعاً.

الإستراتيجية الاميركية تمرّ في مرحلة مخاض.

كما تؤيد هذا الرأي أيضاً حقيقة أن السلطة العالمية باتت تتوزع الآن بين قوى صاعدة جديدة، جنباً إلى جنب مع القوة الأميركية. وهذه القوى لا توجد فقط في مجموعة "البريكس» (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) بل أيضاً في مجموعة «المينتس» (المكسيك، إندونيسيا، نيجيريا، تركيا)، ومجموعات آسيان وشنغهاي.

وبالتالي سيكون على الولايات المتحدة برأي أنصار الإستراتيجية المنضبطة أن تتراجع الآن إلى مواقع جديدة

2- الاتجاهات العالمية 2030 منشورات مركز الأبحاث الإستراتيجية، واشنطن، 2013.

أكثر تواضعاً وواقعية، وإلا ستُجبر بعد حين على التأقلم فجأة وبشكل مؤلم وكارثي، وخطير (على حد تعبير البروفسور بوسن).

معسكر استمرار الهيمنة

ماذا عن منطق المعسكر الآخر المتمسك بمواصلة إستراتيجية «الهيمنة الليبرالية» الأميركية على العالم؟

وجهة نظر هذا التيار تقوم على الآتي:

- منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انتهجت الولايات المتحدة إستراتيجية كبرى واحدة: الانخراط العميق في شؤون العالم. فمن أجل حماية أمنها وبحبوحتها بنت أميركا نظاماً اقتصادياً عالمياً ليبرالياً، وأقامت روابط دفاع وثيقة مع شركاء في أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط. وهذا توجُّه التزم به كل الرؤساء الأميركيون بلا استثناء.

- لكن الآن قد تشعر واشنطن بإغراء للتخلي عن هذه الإستراتيجية الكبرى وتنسحب من العالم، بفعل صعود الصين والعجوزات الضخمة في الموازنة والتعب من الحربين المكلفتين في العراق وأفغانستان. لكن هذا سيكون خطأ فادحاً: فخفض النفقات الدفاعية على مدى عشر سنوات لن يوفّر على الخزينة سوى 900 مليار دولار. ثم إن ضخامة القوة العسكرية الأميركية منعت بروز أي دولة كبرى تطمح إلى موازنتها، وهي قوة لا تكلف أميركا سوى 4،5 بالمئة من الإنتاج المحلي الإجمالي، هذا في حين أن الاتحاد السوفياتي كان يصرف على الدفاع 25 في المئة من الإنتاج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى إفلاسه ومن ثم انهياره.

- من دون استمرار الزعامة العالمية الأميركية سيتحول العديد من الدول، منها كوريا الجنوبية وتايوان واليابان في آسيا ومصر والسعودية وتركيا في الشرق الأوسط، إلى قوى نووية، وسيصبح الاتحاد الأوروبي عاجزاً عن الدفاع عن نفسه في مواجهة روسيا والشرق الإسلامي.

- لكن الأهم من كل هذه العوامل، برأي أنصار استمرار الهيمنة الليبرالية الأميركية، هو الرابط الوثيق بين السيطرة العسكرية لأميركا وبين هيمنتها الاقتصادية.

فالإستراتيجية الأميركية الراهنة تحافظ على النظام الاقتصادي العالمي الذي أقامته واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية والذي يخدم إلى حد كبير مصالحها الاقتصادية القومية. وهكذا فإن السيطرة العسكرية هي في أساس الزعامة الاقتصادية الأميركية للعالم. وفي حال سحبت أميركا وجودها العسكري من معظم المناطق، فسيكون من الصعب عليها للغاية إقناع القوى الدولية الأخرى برعاية المصالح الاقتصادية الأميركية. والحال أن الدور العالمي يسمح لأميركا أن تشكّل الاقتصاد العالمي كما ترغب وتشتهي، ويساعدها على الدفاع عن الدولار كعملة الاحتياط الرئيسة في العالم، الأمر الذي يوفّر للبلاد مزايا ضخمة على رأسها قدرتها على استدانة المال بسهولة.

- كل هذا لا يعني أنه لا يمكن، أو يجب، تعديل الإستراتيجية الكبرى كلما تطلبت الظروف ذلك. وهذا، على أي حال، ما فعله الرئيس نيكسون مثلاً حين سحب أميركا من فييتنام وعوّض عن ذلك بضم الصين إليه في معركته ضد الاتحاد السوفياتي. وهذا يوضح أن التعديل ممكن من دون المسّ بجوهر الإستراتيجية الكبرى الخاصة بالزعامة الأميركية للعالم.

مبدأ أوباما

هذه باختصار الخلاصات العامة للتيار الأميركي الداعي إلى عدم تقليص الالتزامات الأميركية في العالم، وإلى مواصلة إستراتيجية ما يسمونه «الهيمنة الليبرالية».

وكما يتضح من هذه المعطيات يبدأ منطق هذا التيار وينتهي بفكرة رئيسة واحدة: استمرار الازدهار الاقتصادي الأميركي لم يعد ممكناً من دون استمرار الهيمنة العسكرية الأميركية على العالم: فسحب القوات والالتزامات الأمنية لحلفاء أميركا يؤدي إلى انهيار دعائم الاقتصاد.

أين تقف إدارة أوباما في هذا التجاذب العنيف في الداخل بين تياري "التراجع" و"التقدم" الأميركي في العالم؟

يبدو أنها تقف في "منزلة بين منزلتين"، مع ميل أكثر قليلاً إلى تيار التراجع. وهذا واضح وجلي في ما يطلق عليه في واشنطن الآن سم «الاستدارة (Pivot) أو إعادة التوازن (Rebalancing) نحو منطقة آسيا- الباسيفيك"، بدلاً من التركيز على أوروبا- الأطلسي كما كان الأمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

يلخص المسؤولان الاستراتيجيان البارزان في الشؤون الأمنية الأميركية «شون بريمل» و«إيلي راتنر» هذه الاستدارة أو إعادة التوازن بالنقاط الرئيسة التالية:

-أوباما وصل إلى الحكم وهو على قناعة بأن حربي العراق وأفغانستان منعت الولايات المتحدة من تركيز الموارد في آسيا التي تعتبر منطقة مركزية للمصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأميركية. وهذا دفعه إلى إعادة ترتيب الأولويات الأميركية والاعتراف بالحقائق الجيو- سياسية المتغيرة للقرن الواحد والعشرين.

- هذا التوجه الجديد لا يقتصر على الجوانب العسكرية بل يطال أيضاً المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية، وتعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين وبناء علاقات أعمق مع القوى الصاعدة، بما في ذلك الصين، وتنويع المواقع العسكرية للولايات المتحدة. كما أنه (التوجه) يهدف إلى التركيز على الأهمية الجيو- سياسية لمنطقة المحيط الهادىء بوصفها الطريق الرئيس للتجارة العالمية. وقد دعمت واشنطن تطور علاقات أكثر وثوقاً بين الهند وبلدان شرق آسيا.

- واشنطن لا تسعى إلى حفز دول كفيتنام والفيلبين وغيرها على تحدي الصين، بل تعمل على بناء نظام إقليمي آسيوي تحكمه القواعد والمؤسسات، بما في ذلك مؤسسة الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الأميركي- الصيني وحوار الأمن الاستراتيجي. والواقع أن السنوات الأربع الماضية شهدت قفزة نوعية في الانخراط الأميركي الإيجابي مع «بجبينغ» أكثر من أي مرحلة أخرى في تاريخ العلاقات بين البلدين.

- في حقبة التقشف المالي الذي تمر به الولايات المتحدة سيتطلب التركيز على منطقة آسيا- الباسيفيك خفض الالتزامات الأميركية في باقي مناطق العالم، وأيضاً على الطلب من حلفائها وشركائها في هذه المنطقة تحمُّل مسؤوليات إضافية. وهكذا يتعيّن على جيوش دول مثل أستراليا واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند أن تساهم بشكل أكبر في الأمن الإقليمي على مستويات متوافقة مع إمكاناتها.

هذه هي قواعد الاستدارة شرقاً نحو آسيا التي بدأت إدارة أوباما بتطبيقها. وهي، كما هو واضح، تتكوّن من عنصرين اثنين: العمل على إصلاح وتصحيح مسار الاقتصاد الأميركي في الداخل، وتقليص النفقات والأعباء والالتزامات الأميركية في الخارج.

كرّس الرئيس أوباما جل خطابه أوائل العام 2013 عن حال الاتحاد على الشأن الاقتصادي الداخلي، بوصفه المدخل لتعزيز الزعامة الأميركية العالمية. وهو أطلق على هذه المهمة وصف "إعادة إشعال" الآلة الاقتصادية الأميركية. وهذا يشمل خفض العجوزات وجبل الديون الضخمة، وإعادة تصنيع أميركا، والتركيز على

ككنولوجيات الطباعة ذات الأبعاد الثلاثة (3-D print-ing) التي تحدث الآن ثورة كبرى في كل مجالات الإنتاج الصناعي، وبيوتكنولوجيا الجينوم، والنفط والغاز الصخري (shale oil and gas) الذي سيمنح الولايات المتحدة قريباً اكتفاء ذاتياً من الطاقة بحسب التوقعات.

وحين تطرق أوباما إلى السياسة الخارجية كان لافتاً أنه ركّز على رفض شن حروب ضد الإرهاب والاكتفاء بمساعدة الدول الأخرى على محاربته، والعمل على منع انتشار الأسلحة الخطرة (لدى إيران وكوريا الشمالية) عبر الدبلوماسية، وحماية الوطن الأميركي من الهجمات الإلكترونية. كما أنه شدد على ضرورة تسريع المفاوضات حول الشراكة التجارية عبر كلٍ من المحيطين الهادئ في آسيا والأطلسي في أوروبا.

وكل هذا يشي بأننا نقف بالفعل أمام مرحلة جديدة في التوجهات الخارجية الأميركية، قوامها الضبط الاقتصادي "القومي" في الداخل، وخفض الالتزامات (والحروب) الأميركية في الخارج، وإعادة تركيب نظام العولمة الأميركي بما يخدم هدفين في آن: احتواء صعود الصين، ومواصلة ترسيخ الزعامة الأميركية على العالم.

الاستدارة والشرق الأوسط

لكن ما تأثيرات سياسة «الاستدارة» الأميركية (Pivot) نحو آسيا على توجهات واشنطن في الشرق الأوسط؟

الواقع أن الولايات المتحدة تعتبر أصلاً أن منح الأولوية في سياستها الخارجية لمنطقة آسيا- الباسيفيك، فرض عليها سحب كل قواتها من العراق وأفغانستان وإغلاق ملف الحرب فيهما التي استنزفت الخزينة الأميركية بمبلغ تجاوز التريليوني دولار.

وبالطبع، حين تقرر واشنطن الانسحاب من هاتين الحربين ونقل الموارد منهما إلى منطقة الباسيفيك، يصعب التوقّع أن تنغمس في وقت قريب في حروب أو نزاعات أخرى في الشرق الأوسط، إلا إذا ما تطلّب الأمن القومي ذلك أو تعرَّض وجود «إسرائيل» إلى تهديد جدي.

وهذا بالتحديد، على أي حال، ما فعلته إدارة أوباما خلال السنتين الماضيتين:

- فهي لم تلعب في حرب إسقاط القذافي سوى دور داعم لفرنسا وبريطانيا. لا بل لم تتدخل عسكرياً هناك، إلا بعد أن بدا واضحاً أن حليفتيها غير قادرتين على حسم الأمور بمفردهما.

- وهي رفضت التدخل ضد الجهاديين الإسلاميين في مالي، وقذفت العبء كله على فرنسا صاحبة المصالح الأكبر في الموارد الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقية.

- ثم إنها (الإدارة) قاومت الضغوط التي مارستها عليها كل المؤسسات الأميركية تقريباً، من البنتاغون إلى السي. أي.آي. ووزارة الخارجية، لدفعها إلى التورط بالتدريج في الأزمة السورية.

بعد العراق وأفغانستان، يفعل باراك أوباما تماماً ما فعله ريتشارد نيكسون بعد فيتنام، حين عمد هذا الأخير إلى تقليص الالتزامات الأمنية- العسكرية الأميركية المباشرة في العديد من بقاع العالم و"لزّمها" إلى قوى إقليمية موالية للولايات المتحدة مثل شاه إيران «وإسرائيل» في الشرق الأوسط، والبرازيل في أميركا اللاتينية، وتركيا في البلقان وآسيا الوسطى، وحلف الأطلسي في أوروبا، وجنوب إفريقيا والمغرب في القارة السمراء.

ويحاول أوباما أن يسلك المسلك نفسه في الشرق الأوسط، الذي كان محور الاهتمامات المركزية الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة في العام 1991. فهو يعتمد أكثر فأكثر على تركيا في منطقتي الشرق الإسلامي (الدول العربية ودول آسيا الوسطى)؛ وسيكون مهتماً أكثر من أي وقت مضى بدمج «إسرائيل» في المنظومة الإقليمية الشرق أوسطية من

خلال دفعها إلى التحالف مع الدول العربية و(مجدداً) مع تركيا؛ وسيواصل العمل على الضغط على إيران بهدف دفعها في نهاية المطاف إلى التنازل عن حقوقها السيادية.

وكل ذلك بهدف تقليص الأعباء الأميركية في هذه المنطقة، ونقل الموارد الضخمة التي خصصت لها في السابق إلى منطقة آسيا- الباسيفيك.

بالطبع، هذا لا يعني أن أميركا ستدير الظهر للشرق الأوسط. فما دامت هناك قطرة نفط واحدة، ستبقى هذه المنطقة في نطاق، أمن قومي أميركي، على رأس الأولويات الأميركية، بسبب الدور الكبير للنفط في تحديد من سيكون الأقدر على الإمساك بقارة أوراسيا من عنقها. (ومن يمسك بهذه القارة يحكم العالم).

وبالمثل، ما دامت إسرائيل باقية على خريطة الشرق الأوسط ستكون أي إدارة أميركية ملزَمة بالاهتمام بهذه المنطقة لاعتبارات محلية أميركية، واستراتيجية عامة، وأمنية.

لكن هذه الاستمرارية في الاهتمام لا تعني أنه لن تكون هناك تلاوين جديدة في السياسة الأميركية الشرق أوسطية، خاصة في ما يتعلق بمنطقة الخليج العربي.

فعلى رغم أن أميركا ستبقى اللاعب الإقليمي الرئيس في الخليج، إلا أنها ستكون حريصة على ألا تتوسع مظلتها الأمنية ضد الخصوم الخارجيين الذين يهددون دول المنطقة لتصبح تورطاً غير مرغوب فيه في النزاعات الداخلية التي قد تنشب في هذه الدول.

البحرين نموذج أوّلي على هذا التطور. فعلى رغم أن واشنطن لم تقف علناً إلى جانب الانتفاضة الشعبية البحرينية إلا أنها لم تقف أيضاً إلى جانب الحل الأمني- المخابراتي الذي تبنّته الحكومتان البحرينية والسعودية، وواصلت المطالبة بحل سياسي للأزمة. وهذا موقف لم يكن متصوراً من جانب واشنطن.

ثمة نقطة أخرى لا تقل أهمية هي أن أميركا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر لم تعد أميركا ما قبلها. فقد انهارت عملياً (وإن ليس علناً) الصفقة التاريخية بين الإسلام السياسي السعودي وبين الولايات المتحدة التي أبرمها الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز[3]، مع انهيار برجي المركز التجاري العالمي، وحلّت مكانها رغبة أميركية في تشجيع ودعم إسلامي ليبرالي (على النمط التركي والإندونيسي) في كل أنحاء الشرق الأوسط، إضافة إلى رغبة أخرى في تحويل طاقة الجهاديين من الحروب ضد الغرب إلى حروب أهلية داخلية إسلامية.

وبالتالي، في حال برزت حركات إسلامية ليبرالية أو معتدلة في السعودية وباقي دول الخليج، (كما في دول الربيع العربي) وبدأت حملة شعبية للمطالبة بإصلاح النظام، لن تكون واشنطن في وارد معارضتها، إن لم نقل إنها قد تفكّر في دعمها على حساب تحالفاتها القديمة.

وفي هذه النقطة بالتحديد نلمح التقاطع بين سياسة الاستدارة نحو آسيا- الباسيفيك التي تتضمن تقليص النفقات والالتزامات الأميركية في الشرق الأوسط، وبين الرغبة الأميركية في "إسلام سياسي جديد" (ليبرالي) يقوم هو بالتصدي للإرهاب الجهادي، وينجح في خلق الاستقرار السياسي والإديولوجي في هذه المنطقة الحساسة.

إنها، بكلمات أخرى، وكالة إقليمية جديدة في هذه المنطقة، شبيهة إلى حد بعيد بوكالات نيكسون الإقليمية السابقة. الإسلام السياسي هنا هو نفسه، لكن ألوانه وتفصيله اختلفت.

3- صفقة سمّيت النفط مقابل الحماية الأمنية.